كتاب ادب القاضي

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين قال الشيخ الامام الاستاذ حسام الدين شمس الاسلام والمسلمين برهان الائمة في العالمين ابو المعالي عمر بن الشيخ الامام الاجل برهان الائمة عبد العزيز بن عبد العزيز نور الله مضجعهما وغفر لهما وبعد فقد طلب مني بعض اصحابنا الكرام مسايل كتاب ادب القضاء الذي جمعه الفقيه الامام ابو بكر احمد بن الخصاف رحمه الله مكتفيا وجيزة فيه ما يحتاج الناظر اليها المتفهم فاجبتهم الى ذلك مستعينا بالله تعالى وجعلت ابوابه فكانت مايتين وعشرين بابا الا يسيرا وبعض الابواب في البعض وفصلته في ابتدائه كيلا يتعذر على من يروم مسئلة وبالله التوفيق

فهرس الابواب

الباب الاول في الدخول في القضاء والباب الثاني في الكراهة على القضاء والباب الثالث في الرخصة في القضاء والباب الرابع في اجتهاد الراي في القضاء والباب الخامس في ما ينبغي للقاضي من الاجتهاد وما ينبغي له ان يحمل عليه نفسه والباب السادس في ما يجوز من اقاويل القاضي المعزول والباب السابع في القاضي

BRITISH MUSEUM

BRITISH MUSEUM

القاضي يقضي في المسجد والباب الثامن في القاضي يجلس معه
والباب التاسع في القاضي يشاور والباب العاشر
في الحكم وفصل الخطاب والباب الحادي عشر في القضاء وهو
في الحساب والباب الثاني عشر في القاضي اذا اجاع والباب
الثالث عشر في القاضي ياخذ الرزق والباب الرابع عشر
في الرشوة في الحكم والباب الخامس عشر في القاضي يسمع الخصوم
والباب السادس عشر في القاضي يولي القضاء فيمن دخله
وبانيه رجل فيقر عنده بشيء او يقول لي حق في البلد الذي
ليس فيه وقد وكلت هذا الرجل عندك بطلب حقي والقاضي
في المصر الذي فيه الطليعة او في مصر آخر قبل ان يخرج اليه
والباب السابع عشر في القاضي ينظر في الخصوم
والباب الثامن عشر في القاضي يقوم على راسه الجلادون
والباب التاسع عشر في التسوية بين الخصمين والباب
العشرون في القاضي يولي في مرتله والباب الحادي والعشرون
في اليمين والباب الثاني والعشرون في استحلاف اهل
الذمة والباب الثالث والعشرون في استحباب اليمين
والباب الرابع والعشرون في اصحاب الايمان والباب الخامس
والعشرون في اليمين على العلم والباب السادس والعشرون
فيمن قال نقبل البينة بعد اليمين والباب السابع والعشرون
في المدعي يقول لبينتي شهود والباب الثامن والعشرون في
الوكيل عن اليمين والباب التاسع والعشرون في اخذ الكفيل

ان الجمعة موقتة فلو لم يجمع بالناس بعد العصر تفوتهم الجمعة
فاما في القاضي فليس هو شيء موقت يفوت بفوات الوقت فافا
علم بريد بكتاب او خبر ينزل ٥ وهم من فوق فقال هذا
حتى يبتني على المنشور فاذا الكل في منشور القاضي الثاني
اذا التاك كتابي هذا فقد عزلتك لا ينعزل الاول علم بقدوم الثاني
وصيل اليه الكتاب لان العزل معلق بورود فاذا لم يوجد الشرط ٥
لا يثبت العزل والمكتوب في المنشور انا عزلناك في علم
بريد فضه ينزل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب الخوارج يولون قاضيا

٣٠٥

ولو ان هؤلاء من الخوارج نواحي الماء وليا فغلبوا على مدينة
او مصر من امصارهم فولى حتى بعد ان امورهم وصارت
احكامهم في البلدة ثم ولوا قاضيا لهذا على وجهين اما
ان ولوا قاضيا من الخوارج او من اهل العدل فعلى الوجه الاول
لا ينفذ شيء من قضاياه حتى لو رفع ذلك الى قاض اعدل من اهل
العدل فعلم ان ما يفعله قاضي الخوارج واهل التاويل
لا ينفذ على وجه الحكم فلا ينفذ وان كان موافقا للشريعة
ولذلك لو كتب هذا القاضي الى قاضي اهل السنة والجماعة
في حق رجل على رجل فادعاه لا يقضي به لانه لو قضى بنفسه
لا ينفذ فالكتاب اولى ان لا يقضي بكتابه وفي الوجه الثاني ينفذ
قضاؤه حتى لو ظهر اهل العدل ورفع الى القاضي من اهل العدل

ينفذ

159

٢١٧

يفعله لان ما يفعله ينفذ على وجه الحكم الا انه انما يقوى
على تنفيذ الحكم بالخوارج وحكم القاضي ينفذ سواء كان يقوى
بقوة اهل العدل او بقوة اهل الظلم قال ولا ينبغي لهذا القاضي
ان يقضي بينهم الا بالحق عنده لان القضاء بغير الحق ليس
بقضاء وسيأتي بعض هذه المسايل في السير الصغير في
باب الخوارج ٥ قال ولا ينبغي له ان يقبل شهادة الخوارج لانه
لا يجوز قضاؤهم فلا تجوز شهادتهم والله اعلم

باب القاضي يستخلف رجلا ومتى يجوز ذلك

٣٠٦

قال ولو ان قاضيا استخلف رجلا فقضى بين الناس لم يجز
ذلك لان الخليفة انما نوعن النظر في السير والحكم لا لاي غيره
فلا يكون له ان يستخلف كالوكيل بالبيع اذا وكل رجلا اخر لا يجوز
هذا التوكيل فاذا كان الخليفة امر القاضي ان يستخلف خليفة
عنه وامر القاضي رجلا منهم بين الناس فذلك جايز لانه
نوع من النظر السير على العموم فكان له ان يستخلف كالموكل اذا
قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جايز لك ان يوكل لما قلنا
قال ولو ان الخليفة امر القاضي ان يستخلف رجلا يسمع من
الخصوم ويشهد اهل البينة ويكتب الاقرار ولا يقطع حكما
فامر القاضي رجلا يقوم بذلك لا يجوز ذلك فان هذا
الطراز يسمع من الشهود ويكتب اقرار من اقر عنده ويسجل
على الشهود ثم ينهي ذلك الى القاضي فيكون القاضي هو الذي

فاما يسعه ان يكون كذلك على وجه الحكم

781

(a 9220.
342 ff
May 23rd 1923
E.G.S.

فزه بالنفقة عليه فقال الزوج انما تزوجت وانا احوز بالم
مها وانكرت هي ان يكون لها زوج فالقول قولها مع يمينها
فان حلفت احلفت منه النفقة وان نكلت لا نفقة لها لانها اقرت
بما يدعيه واذا ابطل حق الام كانت الجدة اولى على الترتيب
عرف قبل هذا اقال وان قالت كنت تزوجتني فطلقتني او م
عني كان القول قولها لانها اقرت بما يدعيه واذا ابطل ح
الام كانت الجدة اولى على الترتيب الذي عرف قبل هذا اقال فان
كنت تزوجتني فطلقتني او مات عني فالقول قولها لانها اقر
بالنكاح المجهول لا يتوهم قصد به فلا يثبت النكاح بهذا الكلا
فرق بين هذا وبين ما اذا ادعت ذلك الرجل فانه هناك
القول قولها والفرق انها لما ادعت رجلا بعينه فقد اقرت
لمعلوم والقصد من قوله موهوم فيثبت النكاح ولا يقبل
الاقتصار من ذلك الزوج مثال هذا فرق اذا كانت تحت ز
فقالت انك تزوجت اختي وهي تحتك وظاهري بعقد صحيح وقل
فارقتها منذ سنتين كان القول قول الزوج لان نكاح هذه الم
ظاهر وهي تدعي بسببها بعينه هذا النكاح فلا يصدق قال

فان اقر الزوج بالطلاق يترتب عليها الارث لما الحق

قد اقربابطال حقه فارتفع النكاح

في حقها باعتقاد فيها تخلف

حق الحضانة لها

دون الاب

تم الكتاب تكاملت واسـ نعم السرور لصاحـ

وهو الاله بفضله اعلـ وجوده عن كاتبـ

BRITISH MUSEUM 12 NOV 1923